

The effect of applying the accounting reservation on the quality of the accounting information for the published financial statements – An analytical study of the " Basu" model –

Zakia Seid Benzerrouk

Faculty of Business || Jouf University || KSA

Imane Ahmed laamari

Faculty of Business || University of Bisha || KSA

Abstract: In his interpretation of the precautionary principle, Basu believes that Conservatism in accounting leads to adverse expectations in most cases, as "bad news" affects profits faster than "good news". He concluded that the precautionary principle implies inconsistent differences between bad news and good news in a timely manner and impedes normally the continuity of the flow of profits.

To prove his theory, Basu did a field study based on a study of the sensitivity of the profits of shares of economic companies, to measure the reality of bad news from and good news on the status of profits and the rate of. He found that the return on interest or negative gains are twice to six times greater than the returns of Positive earnings. He emphasized I expect and feel that the sensitivity of profits is greatly influenced by bad news.

Keyword: Conservatism, Basu model, Financial statements

JEL Classification Codes : M 41

أثر تطبيق التحفظ المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة – دراسة تحليلية لنموذج " Basu " –

زكية سعيد بن زروق

كلية الأعمال || جامعة الجوف || المملكة العربية السعودية

إيمان أحمد لعماري

كلية الأعمال || جامعة بيشة || المملكة العربية السعودية

المستخلص: يفسر البحث مبدأ الحيطة والحذر (التحفظ في المحاسبة)، وتبين أن "الأخبار السيئة" تؤدي إلى توقعات عكسية في أغلب الحالات، حيث أن الأخبار السيئة تؤثر على الأرباح بشكل أسرع من "الأخبار الجيدة". وتوصل البحث إلى نتائج أظهرت أن مبدأ التحفظ ينطوي على فروق غير متناسقة بين الأخبار السيئة والأخبار الجيدة في الوقت المناسب ويعيق استمرارية تدفق الأرباح بصورة عادية، ولأثبت نتائج البحث تم الاعتماد على تحليل نموذج بازو الذي بناه معتمداً على دراسة حساسية أرباح أسهم الشركات الاقتصادية، لقياس واقع الأخبار السيئة منها والأخبار الجيدة على حالة الأرباح ونسبة تغيرها زيادة أو نقصاناً، حيث توصلنا إلى نتيجة هامة هي أن مردودات الفوائد أو المكاسب السالبة تبلغ ضعفين إلى ستة أضعاف أكبر من مردودات الأرباح الموجبة، إذ أن حساسية الأرباح تتأثر بشكل كبير ومضاعف للأخبار السيئة.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، الحيطة والحذر، القوائم المالية، نموذج بازو

تصنيف JEL: M41

ما تزال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وثابة وقوية إلى يومنا هذا ومنها مبدأ الحيطة والحذر، الذي اسال كثير من الحبر، وكتبت فيه مقالات وبحاث عديدة ومهمة، لذلك راينا دراسة موضوع التحفظ المحاسبي اعتمادا على تحليل أفكار "بازو" فيما يتعلق بالتأثيرات السلبية لمبدأ الحيطة والحذر على أرباح الشركات وعلى عوائد الأسهم، ومن ثم تقريب الفهم وإيضاح النموذج المعتمد للطلاب والباحثين باللغة العربية بشكل خاص، وذلك من خلال ما جاء في تلك الدراسة التي نشرت عام 1997 م، حيث أن هذه الدراسة أنتجت النموذج الأساسي الذي أصبح فيما بعد المرجع القاعدي والقوي، الذي استخدمه جميع الباحثين الذين تناولوا إشكاليات قريبة ومماثلة تهتم بالدرجة الأولى بنظرية التحفظ المحاسبي.

إن نظرية التحفظ المحاسبي هي إحدى النظريات الأكثر استعمالا في الأبحاث المالية والمحاسبية، حيث يتمسك المحاسبون حتى يومنا هذا بتوظيف هذه النظرية، وتلقى اهتماماً خاصاً من قبل جمهور واسع من المختصين المحللين والماليين ومدقي الحسابات، حيث يعتبر التحفظ لحد الان مفهوماً مثيراً للجدل منذ بداية القرن الماضي وحتى الوقت الحالي، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى هذا المبدأ، إلا أنه يلعب دوراً هاماً في الممارسات المحاسبية.

وفي خضم موجات الشك في التقارير المالية، وأصابع الاتهام التي تشير إلى المحاسبين والمدققين وإلى النظم المحاسبية ونظم المراجعة بصفة عامة على أنها تنتج وتفصح عن معلومات مضللة، أصبح تطبيق هذا المبدأ أساساً وضرورة، لإبعاد التهم والشائعات وضمان حياد وموضوعية أهل الاختصاص، وأيضا يمكن المقارنة والتمييز بين الشركات من نفس القطاع من خلال درجة شفافية قوائمها المالية، وكذلك أصبح هذا المبدأ يمثل معياراً هاماً لتصنيف البلدان حسب درجة تحفظ سياساتها وإجراءاتها المحاسبية.

والتحفظ المحاسبي بمفهومه البسيط هو الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، حيث نجد أن التحفظ يفرض قيوداً على المحاسبين في عرض البيانات، بحيث يتم تسجيل القيم الدنيا للأصول والإيرادات، وتسجيل القيم العليا للالتزامات والمصروفات في حالات عدم التأكد.

وتهدف الدراسة النظرية المحاسبية إلى تعميق الفهم حول الأساس الفكري الذي تقوم عليه النظرية في ضوء التطورات والمستجدات التي تشهدها المهنة والبحث المحاسبي، والتحول من البحث عن المبادئ المحاسبية إلى البحث عن المعايير المحاسبية، لذلك فالأمر يستدعي مناقشة وبصورة مستفيضة كل الجوانب العلمية للنظرية المحاسبية بدءاً من الوقوف على مدى الحاجة إلى هذه النظرية والبناء الفكري الذي تقوم عليه، ثم متابعة اتجاهات البحث في تحديد المسميات المعطاة لكثير من المكونات (فرض، مبدأ، مفهوم، قاعدة، سياسة، معيار.. الخ) فعلى سبيل المثال نجد أن القيد المزدوج يطلق عليه مبدأ أو نظرية أو طريقة أو قاعدة، ويعود الاختلاف حول تحديد المقصود من بعض المفاهيم، إلى عدم وجود إجماع في تحديد المصطلح، إذ نجد أن مفهوم الاستمرارية يعرفه البعض على أن الوحدة المحاسبية سوف تبقى في مزاولتها نشاطها إلى ما لا نهاية، ويرى البعض أن المقصود به هو أن حياة المنشأة أطول من حياة أي أصل تمتلكه، ويرى آخرون أن القصد هو استمرار نمط الملكية القائمة لرأس المال أو التنظيم الإداري والشكل القانوني للمنشأة، وهناك من يرى أن المقصود هو فتح حسابات حقيقية لبنود الميزانية في بداية النشاط ولا يمكن ترصيداها أو إغلاقها إلا في نهاية حياة المشروع.

مما سبق نجد أن نتائج النظرية المحاسبية يصنفه البعض على أنه مبادئ نهائية وغير قابلة للتغيير ويرتبطها البعض الآخر على أنها فروض وغير ذلك، إذ أن المبادئ هي قانون عام يتم التوصل إليها عن طريق ربط الأهداف مع

المفاهيم مع الفروض، وبالتالي فإن المبادئ هي جوهر النظرية وتمثل قمة البناء الفكري لها، حيث تكون هذه المبادئ أولية وهي بذلك تعتبر مرحلة من مراحل البحث العلمي وبالتالي يطلق عليها (فروض علمية)، والهدف منها هو التوصل إلى مجموعة من المبادئ العلمية النهائية التي تحكم النظام أو مجال الدراسة. فالمبادئ العلمية هي قمة البناء الفكري، ولا تقوم النظرية بدونها، وإلا أصبحت مجرد ملاحظات أو أفكار مبعثرة. ونحن نوردها في هذا البحث على أنها مبادئ محاسبية تحظى بقبول عام ومتعارف عليها. منها على الخصوص مبدأ الحيطة والحذر أو ما يطلق عليه مبدأ التحفظ المحاسبي.

مشكلة البحث:

في الشركات الكبرى عندما انفصلت الملكية عن الإدارة ظهرت مشكلة حقيقة تتمثل في تعارض المصالح، حيث تهدف الإدارة عموماً إلى تعظيم الأرباح، نظراً لتوقع انتهاء التعاقد مع الشركة في وقت قصير. وعليه تعمل على التأثير على نتائج أعمال الشركة ايجابياً بما يحقق الأرباح ومن ثم تعظم منافعها الخاصة، وفي سبيل ذلك تقوم الإدارة بتخفيض المصروفات المعترف بها أو بالأحرى تأجيل الاعتراف بهذه المصروفات للسنوات القادمة بما يعرف بممارسات إدارة الربح. وهذا ما قد يضر بمصالح الأطراف الأخرى التي لها أيضاً حقوق وتتطلع أن يكون الإفصاح عن نتائج الشركة عادلاً، خاصة المستثمرون والملاك وأولئك الذين يتخذون قراراتهم اعتماداً على الأرباح الحالية في تقرير الأداء للشركة.

أي أن الإدارة غالباً ما تتبع سياسات وإجراءات غير متحفظة عند إعداد التقارير المالية الخاصة بمنظمات الأعمال مما يؤدي إلى إظهار نتائج الأعمال الخاصة بهذه التنظيمات بصورة مشوهة ومضللة ومن ثم التأثير بالسلب على هذه التنظيمات في سوق الأعمال. ولما كان مبدأ التحفظ يعتبر من المبادئ التي ثبتت فعاليتها للحفاظ على قيمة الشركة ومن ثم حماية حقوق الأطراف ذات العلاقة ومن ثم فإن هذا المبدأ يشكل إطاراً عاماً يمكن من خلاله تحديد آليات موضوعية الإدارة وحيادتها ومن ثم تحقيق الأداء الفعال في حماية ثروة الشركات. وعلى الرغم من أن القوانين والأعراف لم تمنع إدارة الشركة من إتباع سياسات متحفظة، إلا أن العديد من صناعات القرار ينحرف ويتعد عن تلك السياسات ويقوم بالعديد من عمليات إدارة الأرباح وهو ما أدى في النهاية إلى انهيار الكثير من الشركات.

ومما سبق تتبلور مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد تأثير واضح عند تطبيق مبدأ التحفظ في المحاسبة على عملية الإفصاح وإنتاج التقارير المالية في بيئة الأعمال؟

وتنبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية كما يلي:

1. ما مفهوم التحفظ في المحاسبة وما هو دوره من حيث إضفاء الشفافية على التقارير المالية.
2. ما أساليب قياس درجة التحفظ في المحاسبة.
3. كيف يؤثر التحفظ في المحاسبة على صحة وسلامة التقارير المالية.

فرضيات البحث:

يعتمد البحث على ثلاث فرضيات وهي:

- أثر العوائد السنوية السلبية غير المتوقعة أعلى بكثير من العوائد الإيجابية غير المتوقعة.
- التغييرات السلبية في الأرباح في الفترة الموالية في اتجاه معاكس للتغييرات الإيجابية.
- يكون ميل أو انحدار التغييرات الإيجابية في الأرباح أعلى من التغيير في الأرباح السلبية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى قياس أثر تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي الذي يجب أن تتبناه الإدارة في إعداد القوائم المالية وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. دراسة تحليلية للتحفظ المحاسبي
2. دراسة أثر تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي على التقارير المالية

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من زاويتين إحداهما علمية والأخرى عملية كما يلي:

■ الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية، في ضرورة مواكبة البحث العلمي للمتغيرات المستجدة التي من شأنها التأثير على الأداء المالي للشركات وقياسه والإفصاح عنه وذلك للمساهمة في حل العديد من المشاكل ذات الصلة. حيث زاد الاهتمام أكثر من السابق من طرف الباحثين والمنظمات المهنية المعنية بدراسة التحفظ المحاسبي وكيفية قياسه والمشاكل المرتبطة بذلك خاصة تأثيراته المختلفة على الأرباح وعوائد الأسهم.

■ الأهمية العملية:

تساعد الدراسة التطبيقية من البحث وما ستتوصل إليه، بيئة الأعمال في التعرف على أثر تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي على القوائم المالية للشركات، مما يساعدها في دعم القدرة التنافسية لها من خلال إضفاء الثقة على التقارير المالية والابتعاد عن شبح التضليل والغش والاحتيايل والانحراف الإداري.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً- الإطار النظري:

مفهوم مبدأ التحفظ المحاسبي

في المحاسبة ونظراً لأهمية الجانب التطبيقي، فإن المبدأ يجب أن يتضمن التعليمات اللازمة والضرورية لترشيد الممارسات العملية، مما يستلزم أن يتسم بالاتساق المنطقي مع الأهداف والمفاهيم والفروض من ناحية، وأن ثبت صحته وصدقه في التطبيق العملي، وكم سبقت الإشارة فإن أغلب المبادئ المحاسبية الموجودة حالياً هي مجرد ممارسات مهنية نالت قبولاً عاماً بين المحاسبين حيث استقرت وثبتت فائدتها مع مرور الزمن.

يقصد بالحيلة الحذر تسجيل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها متوسطاً أو ضعيفاً، بينما لا تسجل الأرباح قبل تحققها حتى مع وجود السند المؤيد لها وبقوة. حيث أن التحفظ المحاسبي يشير إلى اتجاه المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار السارة (الأرباح) أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر)، على أن يؤخذ بالمفهوم أو القاعدة الأكثر تحفظاً بما يؤثر سلباً على صافي الأصول.

وبالرغم من التأثير الملموس لمفهوم التحفظ المحاسبي في عملية إعداد القوائم المالية، إلا أن المنظمات والهيئات المهنية المهتمة بمهنة المحاسبة لم تصدر له مفهوم رسمي محدد فكل ما صدر عن هذه المنظمات هو ما جاء في ملحق توصية المفاهيم رقم (٢) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ضمن مشروع الإطار الفكري للمحاسبة المالية بأن التحفظ المحاسبي هو سلوك يتسم برد فعل حذر حيال عدم التأكد من أجل ضمان أن

كافة المخاطر وعناصر عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي قد أخذت في الاعتبار (FASB 1980)، أما إطار معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS) فقد أشار إلى أن التحفظ المحاسبي يتضمن الحذر أو التحفظ وعدم المبالغة في تقييم الأصول أو الدخل وعدم تقييم الإيرادات والنفقات بأقل مما يجب . (2)

1.2.2. مفهوم خيار التحفظ والحذر.

عبر المحاسبون تقليدياً عن المحافظين أو المتحفزين محاسبياً بموجب قاعدة ذهبية مؤداها: " المحاسبون المتحفظون هم أولئك المتشائمون الذين لا يتوقعون أي أرباح ولكن يتوقعون جميع الخسائر". فعلى سبيل المثال فسر، بليس، في عام 1924 م، هذه القاعدة على أنها تشير إلى ميل المحاسبين إلى طلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة باعتبارها مكاسب، في حين يتساهلون في الاعتراف بالأخبار السيئة باعتبارها خسائر. وايضا جاء في بيان مفاهيم المحاسبة المالي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية (FASB) والذي نشر عام 1980 ما يلي: " إذا كان هناك احتمالان بالتساوي في تقييم تقديرين مختلفين للمبالغ التي يجب استلامها أو دفعها في المستقبل، فإن مبدأ التحفظ المحاسبي يميل على المحاسب استخدام التقدير الأقل تفاوتاً".

2.2.2. بعض الآراء المختلفة حول التحفظ المحاسبي:

في بداية القرن الماضي كان التحفظ المحاسبي مفهوماً محاسبياً مثيراً للجدل ولازال كذلك حتى يومنا هذا، وبالرغم من الانتقادات الموجهة إليه إلا أنه يؤدي دوراً مهماً في الممارسات المحاسبية، ويصف " بازو " التحفظ على أنه أهم مبادئ التقييم في المحاسبة على الإطلاق، وقد أثر في الممارسات المحاسبية منذ فترة ليست بقليلة وذلك في خضم موجات الشك في التقارير المالية، إذ أصبح الالتزام بهذا المبدأ أساساً لتمييز الشركات في درجة شفافية قوائمها المالية، فضلاً عن أنه أصبح معياراً لتصنيف البلدان حسب درجة تحفظها المحاسبي. وقد عرف التحفظ المحاسبي من طرف "بازو" على أنه " لا نتوقع الأرباح ولكن نتوقع جميع الخسائر"، وعرفه آخرون بكيفية مغايرة حيث يرون أن التحفظ يعني أن المحاسب عليه أن يختار الطريقة المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض القيم وليس زيادتها، ومن ثم تخفيض نتائج العمليات، والأكثر من ذلك، فهو يتطلب القيم الأقل للأصول والإيرادات الأكثر لقيم الالتزامات والنفقات"، وهناك من يرى أيضاً أن التحفظ يمثل "تخفيض القيم الدفترية للأصول نسبة إلى قيمتها السوقية".

ومن خلال ما تقدم نتفق في بحثنا هذا مع ما ذهب إليه القاضي وحمدان، فضلاً عن أننا نتفق أيضاً مع الرأي الذي يرى أن التحفظ المحاسبي يعني تسجيل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها متوسطاً أو ضعيفاً، في الوقت الذي لا يأخذ فيه المحاسب بالأرباح قبل تحققها حتى بوجود السند المؤيد على تحققها، أي أن المحاسب يميل إلى الحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأرباح أكبر من تلك التي يحتاجها للاعتراف بالخسائر. بمعنى تكاليف أقل أو محاسبة عادلة في سوق الأسهم. (3)

ومن الأمثلة الأخرى على التحفظ المحاسبي نجد الرأي الذي يرى ضرورة الاعتراف الفوري بالتغيرات في تقديرات التكاليف إذا كان من شأنها أن تسبب في خسائر متوقعة في المستقبل على العقود الطويلة الأجل، ولكن لا يجب الأخذ في الاعتبار التقديرات التي قد تؤدي إلى زيادة الأرباح مستقبلاً. كما أقر البعض بأن الاعتراف غير المتكافئ للنتائج المستقبلية المتوقعة للعمليات غير المستمرة، يتطلب وفقاً لمبدأ التحفظ المحاسبي أن يقوم المحاسب بالاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب أكثر من الاعتراف بالأرباح APB وفي المقابل وعلى المستوى المفاهيمي يفسر أغلب المنظرين: التحفظ المحاسبي على نطاق أوسع على أنه تفضيل المحاسبين للأساليب المحاسبية التي تؤدي إلى انخفاض

القيمة المسجلة لحقوق المساهمين وذلك بتسجيل كل من الأصول والإيرادات بأدنى القيم وتسجيل الخصوم والمصاريف بأعلى المبالغ.

والرأي البديل يشير إلى أن التحفظ المحاسبي لم يعد يتطلب إرجاء الاعتراف بالأرباح إلى ما بعد الوقت الذي يتوفر فيه دليل كاف على وجوده أو يبرر الاعتراف بالخسائر قبل أن يكون هناك دليل كاف على تكبدها، وخير دليل على وجهة النظر هذه، فإن تصرفات المحاسبين المحافظين حالياً لا تتفق مع الممارسة المحاسبية التقليدية وأفضل مثال هو تطبيق الشركات القسط الثابت في محاسبة اهتلاك الأصول الثابتة بدلاً من الاستهلاك المتسارع (المتناقص)، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت التباين في أساليب المحاسبة عبر الشركات لإبراز أن هناك أيضاً تباين في تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي.

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، إلى التحفظ المحاسبي ضمن قائمة مفاهيم المحاسبة المالية وأوضح على أنه "رد فعل حذر لعدم التأكد لمحاولة ضمان أن عدم التأكد والمخاطر الكامنة في ظروف الأعمال قد أخذت بنظر العناية وعلى نحو كاف، ومن ثم إذا كان هناك اختيار بين اثنين من القيم المتوقعة والتي سيتم استلامها أو دفعها في المستقبل ومن المحتمل حدوثهما بالتساوي، فإن التحفظ يفرض استخدام التقديرات الأقل تفاؤلاً، أما إذا كانت تلك القيم ليس من المحتمل حدوثهما بالتساوي، فإن التحفظ ليس بالضرورة أن يفرض استخدام القيمة الأكثر تشاؤماً من الأخرى، فالتحفظ لم يعد يتطلب تأجيل الاعتراف بالدخل في الوقت الذي تتوفر فيه الأدلة الكافية على وجوده أو يبرر الاعتراف بالخسائر قبل وجود أدلة كافية على تحملها، كلاهما غير مقبول، والحقيقة هي البحث عن الواقعية والقيمة العادلة. (4)

ومن وجهة نظر تحليل ودراسة قائمة المركز المالي يرى آخرون على أن التحفظ المحاسبي يتجلى في اختيار الطرائق المحاسبية والتقديرات التي تبقى القيمة الدفترية لصافي الأصول منخفضة نسبياً، وأيضاً ومن وجهة نظر تحليل ودراسة قائمة الدخل فسر بازو، التحفظ المحاسبي على أنه "ميل المحاسب إلى طلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة مقارنة بالأخبار السيئة في القوائم المالية" وبموجب هذا التفسير فإن الأرباح تتأثر بالأخبار السيئة بشكل أسرع من الاستجابة للأخبار الجيدة.

والتحفظ المحاسبي ينطوي على مفهومين يمثل الأول أحد المحددات أو القيود المحاسبية التي يتم استخدامها عند تقديم المعلومات المحاسبية المفيدة في حالات عدم التأكد المحيطة ببيئة الأعمال أو عند وجود شك حول تقدير المبالغ المستلمة أو المدفوعة بحيث يتم اختيار التقدير الأقل تفاؤلاً للمستلمة والأكثر تفاؤلاً للمدفوعة، أما المفهوم الثاني فإنه يمثل سياسة ثابتة تتبعها الشركة من خلال استخدام الطرق المحاسبية المتحفظة والتي تؤدي إلى الانخفاض المستمر في صافي قيمة أصول الشركة مقارنة بالقيمة السوقية لتجنب أي مخاطر يمكن أن تتعرض لها الشركة في المستقبل.

3.2.2. التطور التاريخي للتحفظ المحاسبي.

يعتبر التحفظ المحاسبي من القضايا القديمة والمعاصرة في الفكر المحاسبي، حيث بدأت فكرة التحفظ المحاسبي منذ أن اُشير إلى مبدأ الحيطة والحذر وضرورة توقع المحاسب لكل الخسائر والأعباء المحتملة، وعدم الاعتراف بأية أرباح أو إيرادات ولو كانت مؤكدة إلا إذا تحققت فعلاً، ومنذ ذلك الحين توالى الدراسات والأبحاث التي اهتمت بمفهوم التحفظ المحاسب وقياس أثره على القوائم المالية.

ورغم أن التحفظ بوجه عام يمثل نزعة بشرية، إلا أن الاستقراء التاريخي يشير إلى أن هذا المفهوم أثر على التطبيق المحاسبي منذ خمسة قرون ماضية، حيث ترجعها العديد من الدراسات إلى القرن الرابع عشر، عندما بدأت

تشكل المعالم الأولى للمبادئ المحاسبية، ومع هذا لم يلحظ خلال تلك الفترة وجود تبريرات أو تفسيرات لممارسات التحفظ المحاسبي، حيث اقتصر الاهتمام الأكاديمي في تلك الفترة على وصف التطبيق الفعلي والتأكيد على ممارسة التحفظ، حيث ظهرت وبرزت القاعدة الذهبية للتقدير المحاسبي التي فحوها: مبدأ التكلفة والقيمة السوقية أيهما أقل.

نظراً لأن هذه الممارسات تسبق ضرائب الدخل والممتلكات، وتقاضي المساهمين، والقواعد المحاسبية، فإنها لا تستطيع تفسير التحفظ المحاسبي وأصوله. وقد تم تقديم العديد من التفسيرات حول التحفظ المحاسبي وتأثيره السائد في التعاقدات المكلفة في عالم عدم اليقين بشأن الأرباح المستقبلية، حيث غالباً ما يكون لدى المديرين التنفيذيين معرفة خاصة بقيمة أعمال الشركة وقيمة أصولها. وما إذا كان التعويض التنفيذي يتعلق بالأرباح الصرح بها والمفصح عنها، فمن مصلحة هؤلاء ألا يكشفوا عن أي معلومات من شأنها أن يكون لها تأثير سلبي على تعويضهم من تلك الأرباح. لأن هذا سيؤدي حتماً إلى تقليل التعويض الإداري من قبل الدائنين لمثل هذا التصرف، يمكن إلقاء اللوم في ظهور التحفظ المحاسبي في أعداد البيانات المالية المدققة إلى محاولة الإدارة استغلال مراكزهم غير المتناظر تجاه الدائنين الآخرين. يطلب المدينون والدائنون الآخرون أيضاً معلومات في الوقت المناسب عن "الأخبار السيئة" لأن قيمة الخيار لديهمهم أكثر حساسية للتراجع عن الزيادة في قيمة الأعمال.

لذلك من المفترض أن يلعب التحفظ المحاسبي دوراً فعالاً في التعاقد بين الأطراف المستفيدة والمشكلة لمجموعة ذوي الحقوق للشركة. خلافاً لذلك، إذا لم يتم تنظيم المحاسبة، فإن الأطراف المتعاقدة ينبغي أن تتوافق طواعية على أن تحدد المحاسبة المستخدمة لتخصيص التدفقات النقدية بطريقة واقعية وعادلة.

من وجهة نظر أخرى، غالباً ما يكون هناك ما يبرر بعض الشكوك في إمكانية تقييم المعاملات الغير مكتملة بنجاح. علاوة على ذلك، وكرد فعل لعدم اليقين، فإن الدائنون أكثر صرامة في تطبيق الاعتراف بالإيرادات والمكاسب بدلاً من الاعتراف بالنفقات والخسائر مثلما رد فعل عن التحفظ المحاسبي الذي تعمل في اتجاه معايير الاعتراف على مكونات الأرباح.

على الرغم من أن الاعتبارات التعاقدية التي تفسر أصول التحفظ المحاسبي في: الضرائب، والتقاضي، والعمليات السياسية، والقوى التنظيمية قد أثرت أيضاً على درجة التحفظ في مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، خاصة خلال هذا القرن.

وفي السنوات الأخيرة. طلب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الاعتراف بالالتزامات خارج الميزانية العمومية مثل المعاشات التقاعدية والتزامات وخصوم استحقاقات الرعاية الصحية لما بعد التقاعد، بالإضافة إلى النفقات المرتبطة بها. (5)

ومع ظهور اتجاه جديد للدراسات المحاسبية منذ بداية سبعينيات القرن العشرين، والذي انطلق عليه بحوث الاتجاه الإيجابي، اتجهت الدراسات المحاسبية نحو إجراء بحوث تطبيقية للكثير من القضايا المحاسبية، ومنها التحفظ المحاسبي الذي حظي باهتمام ملفت للانتباه، الأمر الذي يمكن وصفه بفترة الاهتمام البحثي بدراسة التحفظ المحاسبي، والذي ظل على هذا الحال حتى منتصف التسعينات. وقد تجدد وتصاعد الاهتمام البحثي بدراسة التحفظ وعلاقته بعدة قضايا محاسبية متباينة منذ منتصف التسعينات حتى وقتنا هذا، ولعل دراسة "بازو 1997" كانت أحد أهم الدراسات التي حفزت الباحثين لإعادة الاهتمام بدراسة التحفظ المحاسبي.

وقد تبنت العديد من المنظمات في العديد من معاييرها التي أصدرتها، مبدأ التحفظ المحاسبي، حيث جاء في معيار المحاسبة الدولي الأول فيما يتعلق بفقرة "الإفصاح عن السياسات المحاسبية" بأنه إذا كانت نتائج الصفقات غير مؤكدة فإنه يجب تطبيق التحفظ عند أعداد القوائم المالية بما هو عادل وحقيقي، حتى لا يكون ذلك مبرراً

لتكوين احتياطات سرية، كذلك فإن المعيار الثالث الصادر عن لجنة معايير المحاسبة في بريطانيا يقر بأنه في حالة تعارض بين أساس الاستحقاق وخاصية التحفظ عند تطبيق مبدأ المقابلة فإنه يجب الأخذ بالتحفظ المحاسبي، كما أولت معايير التقارير الدولية IFRS اهتمام خاص بالتحفظ المحاسبي، حيث أثر الالتزام بتلك المعايير في العديد من الدول إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي المعمول بها في تلك الدول (6).

من خلال ما سبق يتبين أن التحفظ المحاسبي يعد من أقدم موضوعات المحاسبة المالية، وبرغم معارضة البعض من حيث تأثيره على وجود المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، إلا أنه أصبح مطلباً أساسياً في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي، خصوصاً في أعقاب الخسائر التي شهدتها عقب انهيار الشركات بسبب الممارسات التي مارست كافة أشكال الاحتيال في عرض القوائم المالية.

ثانياً- الدراسات السابقة:

- دراسة (Ahmed & Duellman, 2007) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مقاييس للتحفظ المحاسبي شملت الاستحقاق المحاسبي ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية واستجابة السوق والأرباح، وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي: هناك علاقة عكسية بين نسبة الاعضاء التنفيذيين في مجلس إدارة الشركة والتحفظ المحاسبي. وهناك علاقة طردية بين نسبة ملكية الأعضاء الخارجيين في أسهم الشركة والتحفظ المحاسبي بها. وانفصال الملكية عن الإدارة يترتب عليه انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.
- دراسة: (Lafond and Watts, 2007) هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التحفظ المحاسبي في تخفيض حدة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. واستخدمت هذه الدراسة مقياس Basu لقياس التحفظ المحاسبي، وخلصت الدراسة إلى أن مقياس Basu يعكس بصورة أفضل التحفظ المحاسبي وأن هذا التحفظ يعتبر واحد من آليات حماية المستثمرين من التصرفات المنحرفة، الانتهازية والمضللة للإدارة.
- دراسة: ابو الخير (2008). هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحليل التحفظ المحاسبي وتحليل أساليب قياسه في القوائم المالية للشركات، وتفسير أسباب الاختلاف في درجات التحفظ المحاسبي بين الشركات من نفس القطاع. وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي: نضوج السوق في التعامل مع الأخبار الجيدة والأخبار السيئة الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع معاملات استجابة الأرباح المحاسبية للعوائد السوقية. معامل الاستجابة للأخبار السيئة (التحفظ) يعادل أضعاف معامل الاستجابة للأخبار الجيدة. إن المسؤولية القانونية تقدم بعض التفسير وراء زيادة الطلب على التحفظ المحاسبي. تطبيق القيمة العادلة عند إعادة تقييم الأصول يؤدي إلى زيادة حساسية الاستجابة للأخبار السيئة وضعف الاستجابة للأخبار الجيدة. استخدام القيم السوقية كمدخل لقياس التحفظ يتوقف إلى حد ما على ارتفاع أو انخفاض نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في بداية الفترة. واستخدام نموذج Basu لقياس مستوى التحفظ المحاسبي لقي قبولاً واسعاً من الباحثين في الفترة الأخيرة.
- دراسة: (Rosalinda, 2009): هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين مجموعة متعددة من صفات الحوكمة ونطاق التحفظ المحاسبي الظاهر في التقارير المالية للشركات الأسترالية. وقد أولت هذه الدراسة الاهتمام بما إذا كانت الشركات التي تطبق حوكمة الشركات بصورة كبيرة تنخفض فيها الخيارات المحاسبية للاختيار الإداري وهل ذلك يؤدي إلى تحفظ محاسبي أكثر. واستخدمت هذه الدراسة ثلاثة أساليب لقياس التحفظ المحاسبي من أجل اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي كما يلي: معكوس الانحدار للأرباح السنوية على العوائد الجارية والمستخدم بواسطة (Basu, 1997)، نموذج السلاسل الزمنية والمستخدم بواسطة (Basu, 1997) نموذج أساس الاستحقاق والذي يتم فيه قياس التحفظ من خلال سرعة أساس الاستحقاق في العرض الغير

متماثل للتدفقات النقدية السالبة عن التدفقات النقدية الموجبة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تلعب دور محدود في زيادة عرض التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات وذلك من خلال عرض صفات الحوكمة بشكل منفرد كالآتي: لا يؤثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات بحجم تأثير إدارة هذه الشركات وخاصة مع ارتفاع نسبة الأعضاء المستقلين في هذا المجلس. وجود أعضاء مستقلين في لجان المراجعة لا يؤثر على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات، والفصل بين دور العضو المنتدب ورئاسة المجلس أو قيادته مرتبطة بشكل ضعيف بعرض التحفظ المحاسبي، واستخدام مراجعين خارجيين من مكاتب كبرى يؤثر على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات بصورة ضعيفة.

- دراسة: Allam et al (2011) هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور التنظيمات المعنية بالمحاسبة في دولة الكويت من خلال إصدار معايير ملزمة للشركات المدرجة في سوق تداول الأوراق المالية الكويتية لتحقيق مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لهذه الشركات. وذلك بالإضافة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركات مثل (حجم الشركة & عقود الدين & نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة). وشملت الدراسة جميع الشركات المقيمة ببورصة الكويت للأوراق المالية في عام 2009 واستخدمت هذه الدراسة أسلوبين مختلفين في قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية هما: نموذج بازو 1997 (Basu, 1997) والمعروف لدى البعض بمعدل العائد على الأسهم. نسبة (معدل) القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book-To-Market Ratio) وتؤكد نتائج هذه الدراسة إلى وجود تأثير بين حجم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي فكلما صغر حجم الشركة كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي. وتوصلت الدراسة أيضا أن العلاقة بين حجم الدين ومستوى التحفظ المحاسبي علاقة عكسية بمعنى أن الشركات التي تعتمد في هيكل تمويلها على الديون بشكل أقل تكون أكثر تحفظا من الشركات الأخرى. وجدت الدراسة أيضا أن مستوى التحفظ المحاسبي يتأثر بنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة حيث وجدت الدراسة أن شركات القطاع المالي أكثر تحفظا من نظيرتها في القطاع الخدمي والصناعي.
- تعليق على الدراسات السابقة: من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن موضوع التحفظ المحاسبي من الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين والمختصين، مما يضفي أهمية كبيرة على هذا البحث.

3. منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهج الدراسة

لتحقيق هدف البحث الرئيسي والأهداف الفرعية ومن ثم التحقق من الفرضيات والوصول إلى اجابة شافية وافية لمشكلة البحث سيتبع فريق البحث المنهج الاستنباطي والاستقرائي. حيث سيساعد المنهج الاستنباطي من خلال دراسة وتحليل الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث في اشتقاق الأبعاد المختلفة للمشكلة. وسوف يقوم فريق البحث باستخدام المنهج الاستقرائي في استقراء واقع بيئة الأعمال بهدف جمع البيانات وتحليلها لاختبار فروض الدراسة والوصول إلى اختبار الفرضيات ومن ثم الإجابة على سؤال البحث الرئيسي.

دراسة وتحليل البيانات.

اختارت الدراسة الميدانية مجتمع مناسب ليكون البيئة الحاضنة التي تختبر فيها مختلف الفرضيات، حيث تشمل العينات المستخدمة للاختبار كافة الملاحظات لسنوات كافية، والبيانات المطلوبة محاسبيا وماليا مناسبة. وتمك استخدام برامج مساعدة في الدراسة والتحليل.

ونظراً لأن نتائج الاختبار حساسة لأسعار الأسهم المنخفضة فإن جميع المتغيرات المحاسبية التي يتم قياسها بسعر السهم تكون مقيدة بانخفاض السعر الافتتاحي لهدف التحكم في عدم تجانس المتغيرات (Christie، 1987). لذلك توجب تكرار جميع الاختبارات باستخدام القيمة الدفترية للأصول أو حقوق الملكية كعامل انخفاض، مع نتائج مماثلة نوعياً تم الإبلاغ عنها في دراسة بازو (Basu، 1995). (7)

ومع ذلك، وللتحكم في عدم التجانس المتزايد، تم استخدام إحصائية White t (1980). التي تتلخص في الملاحظات في حدود 1 % أعلى أو أقل من $X_{it} / Pit - I$ الأرباح الصافية المنخفضة للافتتاح، بما يحقق القيمة الافتتاحية أو $X_{it} / A_{it} - 1 Rit$ الدفترية للأصول التي تقلل من الأرباح، أو حساب العوائد، من خلال المقدار:

والذي يتحقق بواسطة آثار القيم الشاذة على نتائج الانحدار لكل سنة، وهذه القيم تنحصر في نمذجة للانحدارات التي تؤدي إلى ارتفاع معامل الميل وحفض R^2s ، لكن مع استنتاجات نوعية غير متغيرة. حيث تشير الملاحظات بالأحرف الغليظة في الجدول إلى الإحصائيات التي تحقق الافتراضات.

3. الأثر الغير المتمثل للتحفظ المحاسبي على خصائص الأرباح.

في هذا الجزء التطبيقي من البحث، قام بازو بتطوير واختبار كل من الفرضيات الأربعة الرئيسية حول الأثر الغير متمثل للتحفظ المحاسبي حالة الاخبار الجيدة والسيئة لتلك للفترة محل الدراسة. حيث ركز على بحث وتأكيد الفرضيتان الأوليتان، ذات علاقة مباشرة في تحديد كيفية تأثير التحفظ على توقيت الأرباح، ولا سيما جانب الاستحقاق. واما الفرضيتان التاليتان فقام من خلالهما بدراسة تأثير التحفظ على استمرار الأرباح والتأثيرات ذات الصلة على أرباح الاسهم . ERCs.

1.3. التحفظ المحاسبي وحساسية الأرباح وعوائد الاسهم.

نظراً لأن أسعار الأسهم تعكس المعلومات الواردة من مصادر أخرى غير الأرباح الحالية، فإن أسعار الأسهم تحدد تقديرات الأرباح المحاسبية لمدة الفترة المدروسة التي تصل إلى أربع سنوات، وبما أن المحاسب يعمل على استباق الخسائر المستقبلية عكس الأرباح، نجد أن التحفظ يؤدي إلى تحقيق أرباح في الوقت المناسب وتكون متاحة للإفصاح عنها للجمهور ولكن تكون أكثر حساسية "للأخبار السيئة" أكثر من "الأخبار الجيدة".

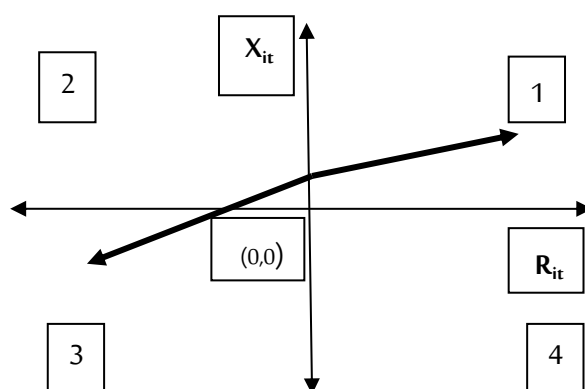
وعلى سبيل المثال وتطبيقاً على الأصول كما في الشكل رقم 1، فإن تقييم العمر الإنتاجي المتوقع للأصول طويل الاجل (في الأخبار الجيدة) يؤدي إلى توقع أرباح أكثر مع العوائد السلبية غير المتوقعة والمتزامنة، مع "الأخبار السيئة". حيث قام بازو في دراسته باختبار الفرضيات معتمداً على نتائج دراسة سابقة قام به غيره (Beaver et 1980) (al) حيث لاحظ أن هناك انحدار "عكسي"، للمتغير التابع في حالة تحقيق الأرباح، لأن الأخطاء OLS القياسية والاختبارات الاحصائية تم تحديدها وتخصيصها بشكل أفضل طالما أن المتغير الأساسي تم تحديده كمتغير مستقل والمتغير الغير اساسي كمتغير تابع. وعلى هذا الاساس تتم مراجعة الأرباح السنوية أثر العوائد السنوات الحالية. ففي حالة الأرباح، فإن المتغير التابع، يحتوي على معلومات أكثر ملاءمة في الشركات "الأخبار السيئة"، نتيجة التنبؤ المرتفع

R2 لهذه العينة. ويجب أن يكون معامل الانحدار المتوقع β أعلى للعينة في حالة "الأخبار السيئة"، لأن الأرباح تصبح أكثر حساسية بالنسبة للعوائد غير المتوقعة في ذلك الوقت.

4. عرض النتائج ومناقشتها.

الفرضية 1: أثر العوائد السنوية غير المتوقعة أعلى بكثير من العوائد السلبية غير المتوقعة من العوائد الإيجابية غير المتوقعة.

لاختبار صحة هذه الفرضية يعتمد بازو على معامل الميل و R2 للانحدار السنوي للأرباح وهو ما يوضحه بالشكل الموالي: (8)



الشكل (1) العلاقة المفترضة بين الأرباح والعوائد في ظل المحافظة.

Basu, "The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings ", Journal of Accounting & Economics, 1997, Vol . 24, Iss . 1, Dec

يمثل R_{it} والأرباح وعوائد الأسهم، على التوالي، للشركة للمدة أو للزمن i في سنة t . حيث يحتوي الربع الأول على ملاحظات ذات عوائد إيجابية ومكاسب إيجابية. في حين يحتوي الربع الثاني على ملاحظات ذات عوائد سلبية ومكاسب إيجابية. بينما يحتوي الربع الثالث على ملاحظات ذات عوائد ومكاسب سلبية. ويحتوي الربع الرابع على ملاحظات ذات عوائد إيجابية ومكاسب سلبية.

والشكل رقم 1 اعلاه، يوضح العلاقة بين الأرباح المتزامنة والعوائد غير المتوقعة، اين يجب أن يكون معامل ميل العوائد السلبية (في الربعين الثاني والثالث) أعلى من معامل ميل العوائد الإيجابية (في الربع الأول). وفي الواقع، وفقاً لمبدأ التحفظ نجد أن الخسائر الغير محققة (الأخبار السيئة) هي أكثر حساسية من تسجيلها محاسبياً بالمقارنة بالأرباح الغير محققة (الأخبار الجيدة). كما أن بعض الأرباح الحالية غير المحققة يتم الاعتراف بها في الفترات المستقبلية حين يتم تحققها. نظراً للمستجدات وبحكم تعريفها ايضاً، فإنها غير مرتبطة زمنياً، وان الأرباح الحالية غير متعلقة بالمعلومات والعوائد في فترة الاعتراف. بل أن هذه الأرباح المحققة متوقعة ايضاً، والتي تعكس الأخبار الجيدة السابقة، وهي التي ستؤدي إلى اعتراض إيجابي في الانحدار "العكسي". ومن ناحية أخرى ونظراً لأن معظم الخسائر غير المحققة يتم التقاطها على الفور، حين تبدأ الأخبار السيئة في التحسن في فترات مستقبلية. فان التفسير البديل للتحفظ المشار إليه في الجزء 1.2 من البحث يؤدي إلى تنبؤات مختلفة. إذا كانت درجة التحفظ أكثر تحيزاً فان النتيجة تترجم بالانحدار المستقر للأرباح (أو بشكل عام، تحيز انحداري متغير غير مرتبط بالأحداث الجارية)، فسوف يؤدي ذلك إلى اعتراض سلبي، وكذلك معاملات الميل يساوي R_s للعينتين.

ويمكن للجدول التالي توضيح الفكرة حيث تعرض اللوحة A في الجدول 1 نتائج الانحدار الترددي (التراجعي) المجمع المتعارض للأرباح بعد انخفاض الأسعار على العوائد المعلنة داخليا بالنسبة للعينة الكاملة. يكون معدل $R^2 = 7.99\%$ ، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة (Lev, 1989). معامل الميل على العوائد هو 0.113. الانحدار الثاني المجمع A قسم الملاحظات السنوية للمؤسسة لنماذج "أخبار جيدة" و"أخبار سيئة"، اعتماداً على ما إذا كان العائد أكبر أو أقل من الصفر. المتغيرات الاسمية تعود لالتقاط آثار الاعتراض والانحدار للعينة السلبية. معامل الميل التفاعلي β ، الذي يقيس الاختلاف في حساسية المكاسب بين العوائد السلبية والإيجابية والهامة، والتي تعني أن الأرباح تبلغ حوالي أربع مرات ونصف $(4.66 = [0.059 + 0.216] / 0.059)$ بسبب حساسية الأرباح للعوائد السلبية. بينما في العوائد الإيجابية تشير R^2 المعدلة من الانحدارات البارزة على كلتا العينتين حيث تبين أن القوة التوضيحية للعوائد السلبية (6.64%) أكبر من العوائد الإيجابية (2.09%). هذه النتائج تتوافق مع ما يحدث للأرباح المحققة والأكثر حساسية عندما نأخذ في الاعتبار "الأخبار السيئة" المتاحة للجمهور على حساب "الأخبار الجيدة". ولصياغة النموذج المناسب نورد اولا الجدول التالي: (9)

الجدول (1) المعاملات R^2 المعدلة (%) من الانحدارات المقطعية المجمعة، باستثناء الانحرافات التي تم تقييمها بعيداً عن المتغيرات الحقيقية، وانخفاض قيمة الأرباح في بداية الفترة على عوائد سنوية المتزامنة.

$$X_{it}/P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 Rit * DR_{it}$$

(+) (+) (+)

اللوحة A: العائد في الفترة ما قبل الإعلان

α_0	α_1	β_0	β_1	Adj. R^2
0.064 (75.44)*		0.113 (47.40)*		7.99
0.090 (68.03)*	0.002 (0.86)	0.059 (18.34)*	0.216 (20.66)	10.09
		النتائج السلبية للعينة العادية	النتائج الموجبة للعينة العادية	
المعدلة $R^2\%$ عدد الملاحظات		2.09 25.531	6.64 17.790	

اللوحة B: العائد المعدل وفق فترة النشر الداخلي للسوق والإيرادات

α_0	α_1	β_0	β_1	Adj. R^2
0.003 (4.37)*		0.140 (48.43)*		9.37
0.030 (22.62)*	0.014 (6.07)	0.047 (11.03)*	0.256 (27.14)*	12.48
		النتائج السلبية للعينة العادية	النتائج الموجبة للعينة العادية	
المعدلة $R^2\%$ عدد الملاحظات		1.07 18.491	10.00 24.830	

الجدول 1 (تابع)

اللوحة C: عوائد السنة المالية

α_0	α_1	β_0	β_1	Adj. R ²
0.062 (72.94)*		0.123 (49.99)*		10.04
0.086 (64.11)*	0.005- (1.96)	0.075 (21.34)*	0.166 (16.47)*	11.53
		النتائج السلبية للعيينة العادية	النتائج الموجبة للعيينة العادية	
المعدلة R ² % عدد الملاحظات		3.55 25.665	5.59 17.453	

Basu, "The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings ", Journal of Accounting & Economics, 1997, Vol . 24, Iss . 1, Dec

مما سبق تم التوصل إلى النموذج التالي:

$$X_{it}/P_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 R_{it} * DR_{it}$$

حيث يعبر X_{it} عن ربحية السهم للفترة i للشركة خلال العام t ، P_{it-1} هو سعر السهم في بداية العام، R_{it} يمثل عائد الشركة للفترة i لـ 9 أشهر قبل نهاية السنة المالية وبعد ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية t ، ويبين DR_{it} المتغير الاسمي: $1 = 1$ إذا كان $R_{it} < 0$ على خلاف ذلك.

2.3. مقارنات بين الأرباح والتدفقات النقدية لعزل تأثير المحافظة.

يسهل تحليل المحافظة الفهم الجيد لطبيعة الحسابات وتسويتها المحاسبية. على العموم تكون الإيرادات والمصروفات النقدية دليلاً موضوعياً، في غياب الاحتيال، أحسن من المعاملات الكامنة التي قد أنجزت، وتسجيل التحويلات النقدية عند حدوثها وقياسها عند انتاجها. إذا كان هناك دليل جوهري للأداء التعاقدية قبل استبدال المحاسبة على النقديات واللوازم، ولكن يوجد هامش مناورة مسلم لتقييم وتقدير المبالغ المناسبة. نستنتج أن الأرباح سريعة مقارنة بقياس التدفقات النقدية. (10)

يمكن تحليل آثار المحافظة على الأرباح والتدفق النقدي بنفس الطريقة. تسمح حسابات التسوية للمحاسبين بالتعرف على الأخبار السيئة حول التدفقات النقدية المستقبلية في الوقت المناسب بشكل غير متماثل. تؤدي الخسائر غير المحققة إلى تقليل الأرباح الجارية، ولكنها لا تؤثر على التدفق النقدي الحالي، طالما الأرباح غير المحققة لا تؤثر لا على الأرباح الجارية ولا على التدفقات النقدية الجارية. لأن الأرباح هي مجموع الأموال والتدفقات النقدية في طريق السداد، إذا كانت الخسائر غير محققة، ولكن ليست الأرباح غير المحققة التي تم تسجيلها محاسبياً، اذن الأرباح أكثر تحفظاً من التدفقات النقدية. ويتوقع أن تكون حساسية الفرق بين الأرباح والتدفق النقدي و"الأخبار السيئة" الحالية متاحة للجمهور أكبر من الفرق في الحساسية بين الحساسيات الحالية والنتائج العامة. المتاحة "الأخبار الجيدة".

تجدر الإشارة إلى أن الأرباح تأخذ في الاعتبار بسرعة كبيرة "الأخبار الجيدة" والمعلومات "السيئة" المتعلقة بالأصول. على سبيل المثال، يعكس ارتفاع وانخفاض الحسابات الاجمالية للذمم المدينة بسرعة في الأرباح. حيث يجب أن تخفف هذه التسويات من التأثير المقصود دون الغائها. وللتوضيح نورد الجدول التالي: (11)

الجدول (2) نتائج الانحدارات (التراجعات) المستعرضة والمجمعة، باستثناء القيم الشاذة (الخارجية) وقياسات الأرباح والتدفقات النقدية المنخفضة في بداية الفترة والتدفقات النقدية المتوافقة والمنسجمة مع العائدات للفترة التي تتوسط الإعلانات. وعليه ينتج لدينا المقدار:

$$Y = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 Rit * DR_{it}$$

(+) (+) (+)

اللوحة A: معاملات الانحدار و R^2 (%)^a

Y	α_0	α_1	β_0	β_1	ADJ. R^2
CFOI _{it}	-0.010 (-6.43)**		0.59 (12.94)**		0.73
CFO _{it}	0.158 (127.48)**		0.124 (31.29)**		4.55
XE _{it}	0.073 (87.02)**		0.110 (48.27)**		9.31
CFOI _{it}	-0.004 (-1.33)	-0.003 (-0.69)	0.048 (6.27)**	0.031 (1.98)**	0.75
CFO _{it}	0.182 (69.67)**	-0.014 (-3.48)**	0.078 (11.78)	0.125 (9.79)**	5.02
XE _{it}	0.097 (72.27)**	-0.006 (-2.30)**	0.061 (19.20)**	0.161 (16.56)**	1.093

اللوحة B: فصل الانحدارات للعينتين و R^2 المعدلة

	العوائد السلبية للعينة	العوائد الايجابية للعينة
0.24	0.31	CFOI
2.58	1.17	CFO
5.58	2.64	XE

Basu, "The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings ", Journal of Accounting & Economics, 1997, Vol . 24, Iss . 1, Dec

حيث تمثل CFO_{it} et CFOI_{it} و XE_{it} ربحية السهم قبل البنود الاستثنائية والعمليات المهمة (المهجورة) والتدفق النقدي من أنشطة الاستغلال والتدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية للشركة i في السنة المالية t، المنخفضة حسب سعر السهم في بداية السنة المالية، Rit:Pit، تقابل عائد على الشركة i في 9 أشهر قبل نهاية السنة المالية وثلاثة أشهر بعد نهاية السنة المالية t. DRit، متغير نوعي، = 1 إذا كان > 0.

3.3. المحافظة والاستمرار في ظل شروط الاخبار (الجيدة والسيئة).

الاستمرار في المحافظة يؤدي إلى انخفاض الأرباح في فترات الأخبار السيئة بالنسبة لفترات الأخبار الجيدة. الحجة الأساسية في ذلك هي التوقيت المناسب والاستمرارية هما اتجاهين مختلفتين بسبب دراسة نفس الظاهرة. يعني في كثير من الأوقات نريد اخبار تدفق للقيم المناسبة التي يتم الاعتراف بها بشكل متزامن في الأرباح، مما يخلف أخبار أقل تدفق للقيمة المناسبة التي سيتم الاعتراف بها في الأرباح المستقبلية.

المزيد من الاستمرار في التحفظ المحاسبي يعني أنه يتم الإبلاغ بدرجة أقل عن الأخبار ذات صلة بالقيمة الحالية في الأرباح الحالية، وأكثر منها في الأرباح المستقبلية. على سبيل المثال، يشير التغيير الدائم في الأرباح يعني أن الأرباح الحالية تعكس جزءاً صغيراً من قيمة المعلومات ذات الصلة بالعائدات الحالية (القيمة الحالية للتغيرات في الأرباح الحالية والمستقبلية). على النقيض من ذلك، فإن تغيير العوائد العابرة أو غير المؤكدة يعني أن هذه الأرباح تعكسها معاً جميع المعلومات ذات الصلة بالقيمة في التصريحات. في الحالة الأخيرة، تكون الأرباح أكثر ملاءمة، لأن الأرباح يجب أن تكون أكثر ملاءمة في حالة وجود أخبار سيئة، كما يجب أيضاً أن تكون أقل استمرارية في حالة وجود أخبار سيئة.

الاستمرار في التنبؤ الا متناسق ينشأ عنه فحص تأثير التحفظ المحاسبي على أرباح الشركة بشكل متزامن. يشير التحفظ المحاسبي أن الأرباح تتسبب في الخسائر مستقبلاً من خلال الإبلاغ في وقت واحد عن تقدير لنتائج التدفقات النقدية المستقبلية في الأخبار الحالية السيئة. يتم حماية الأرباح التي تم الإبلاغ عنها في الفترات المستقبلية من الأخبار السيئة الحالية، بحيث تكون أرباح الفترة المقبلة قريبة مما كانت عليه لو لم يتم تلقي أخبار سيئة في الوقت الحالي. من وجهة نظر السلاسل الزمنية، الأخبار السيئة تعكس ظهور الأرباح كصدمة عابرة أو كفشل في عمليات الحساب للنتائج. (12)

في المقابل، آثار الفشل الايجابي الحالية توزع على نتائج عدة فترات مستقبلية لقياس حقيقة الأرباح المتوقعة. وبالتالي، الأخبار الجيدة ربما تبين لنا الصدمات المستمرة على تدفقات المدخولات.

في الشكل 1، من المحتمل أن تظهر في فترة الاخبار الجيدة صدمات، كانهضاف قيمة للموجودات الثابتة بشكل كبير وذلك على فترات مختلفة. في هذا الاتجاه نجد تزايد الأرباح لا تتبع التغيرات الأخرى. في المقابل تعمل الاخبار السيئة على خفض الأرباح الحالية بسبب التقديرات، ولكن الأرباح للسنة المقبلة تكون مرتفعة مقارنة بأرباح السنة الحالية بمقدار الالغاء. وبعبارة أخرى، الانخفاض الحالي للأرباح ينعكس خلال السنة المقبلة.

4.3. التحفظ المحاسبي ومحتوى المعلومات التي تحقق الأرباح.

ان تأثير التحفظ المحاسبي على ردة فعل اسواق المال حالة "أخبار الأرباح"، تبينها تلك المعلومات التي تكشفها الأسواق عندما يتم الإعلان عن الأرباح وعادة ما يتم قياس محتوى المعلومات المعلنة للأرباح من قبل معاملات الاستجابة لنتائج قصيرة الاجل. (ERC)، وهو ما يتوافق مع العائد غير الطبيعي لكل وحدة نتيجة غير متوقع لإعلان الأرباح.

لتكثيف النموذج العشوائي لنموذج توقعات الأرباح (Ball and Watts، 1972)، نجد تغيير أرباح الوكيل لحساب نتائج غير متوقعة أو معلومات حول النتائج موضحة في الجدول 3 (اللوحة ب)، أن التغيرات الإيجابية في الأرباح تكون أكثر ثباتاً من التغيرات السلبية في الأرباح. ونشر المزيد من مفاجآت الأرباح المستمرة تؤدي إلى ارتفاع لحالات الطوارئ. ERC.

وبالتالي، من المتوقع أن تتمتع الشركات التي لديها تغيرات إيجابية في الأرباح بنسب أكبر من الشركات ذات التغيرات السلبية. ERCs. على سبيل المثال، من المحتمل أن يستمر الدولار الواحد الإيجابي بشكل غير متوقع في النتائج المستقبلية أكثر من الدولار الواحد نتيجة سلبية غير متوقعة. وبالتالي، عندما يتم الإعلان عن الأرباح، فإن السوق سوف يستفيد من الأرباح غير المتوقعة الإيجابية للدولار الواحد بقيمة أعلى من الأرباح غير المتوقعة السلبية للدولار. حيث يستخدم عائد قصر مدة النفاذ غير الطبيعي حول إعلان الأرباح من أجل عزل رد فعل السوق على

الأخبار التي ينقلها الإعلان عن الأرباح. نظراً لأن العائد غير الطبيعي يجسد استجابة السوق لـ "أخبار الأرباح"، أقوم بتخصيص العائد غير الطبيعي كمتغير تابع والتغيير في الأرباح كمتغير مستقل لاختبار الانحدار. (13)

4. اختبارات إضافية.

عادة ما نقوم بإجراء بعض الاختبارات الإضافية لزيادة الثقة في الاستدلالات الخاصة بعدة أشياء منها: أولاً، اختبار مضمون البرهان لمناقشة الأرباح المحققة في توقيت مناسب والتي تعكس "الأخبار السيئة" أكثر من "الأخبار الجيدة". ثانياً، فحص ما إذا كانت التغييرات من وجهة نظر آراء المحاسبين القانونيين تفسيرها الحديث للتغييرات في المحافظة.

1.4. طول فترة القياس الضمنية.

محاسبة "صافي الفائض"، على مدى حياة الشركة، يتم أيضاً الإبلاغ عن جميع الأخبار المتعلقة بالعائدات في الأرباح المحاسبية. ويناقش "استون" ذلك التطويل التجميعي الفاصل الذي يخفض من نسبة الارتباط في الأرباح في الوقت المناسب، وبالتالي تحسن العلاقة المقاسة مع العوائد، حيث يوضح أن الارتباط بين الأرباح والعوائد أقوى مع فاصل التجميع مطول. يشير هذا إلى أنه كلما طالت فترة التجميع، زادت القوة التوضيحية لـ "الأخبار الجيدة" المتاحة للجمهور للأرباح المتعلقة بـ "الأخبار السيئة"، وتقل الفروقات في منحدراتها و R^2 . (14)

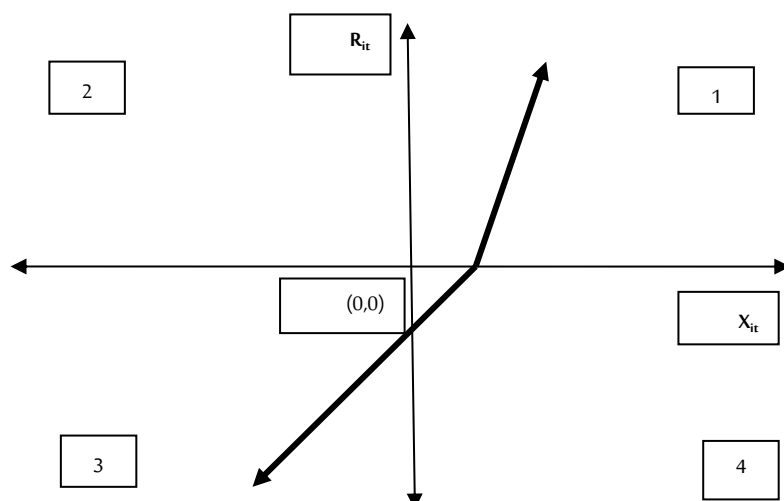
2.4. المسؤولية القانونية للمراجعين حول ابداء آرائهم لتطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي.

يزداد ابداء الرأي من قبل المراجعين ومدراء الشركات حول الإفصاح المتأخر عن "الأخبار السيئة" بشكل كبير خلال العقود الماضية حيث يعمل التحفظ المحاسبي على تقليل التعرض للمسؤولية القانونية للمراجعين، وبالتالي يظن المراجعون أن اعطاء آرائهم في الوقت المناسب عن عدم توافق النتائج استجابة لاحتياجات الأطراف الخارجية خوفاً من تعرضهم للمسؤولية القانونية. بدلاً من ذلك، من الممكن أن تفرض المحاكم المزيد من التحفظ لأن الأطراف المتعاقدة قد زادت من مطالبتها للتحفظ.

5. التفسيرات البديلة.

1.5. تصفية المساهمين أو ترك (التخلي) عن الخيار.

يناقش "هان" تفضيل المساهمين لخيار تصفية الشركة بدلاً من تحمل خسائر يمكن التنبؤ بها، أي أن لديهم خيار بيع الشركة من عدمه. ونتيجة لذلك، فإن الخسائر التي لوحظت هي تلك التي كان من المفترض أن تكون مؤقتة. هذا يعني أن الخسائر المبلغ عنها يجب أن تكون أقل ثباتاً من الأرباح المبلغ عنها، ويتوقع "هان" وبين أنه في حال تراجع العوائد السنوية على الأرباح السنوية، يكون معامل الانحدار و R معامل الارتباط للشركة مرتفعة (الشركات التي تعلن عن أرباح الآتية) من الشركات الخاسرة (الشركات التي تبلغ عن خسائر الآتية). يبين هذا التوقع في الشكل الموالي. وبمقارنة كل من الشكل 3 مع الشكل 2 نجد أنهما متعاكسان على طول خط 45 درجة، لأن محاورهما معكوسة. وبعبارة أخرى، فإن التنبؤ بمعامل الانحدار من خيار التخلي هو نفسه كما في التحفظ المحاسبي. ومع ذلك، تتوقع المحافظة ارتفاع R^2 للأخبار السيئة أو الشركات ذات العائد السلبي، في حين تتوقع نظرية خيار التخلي عن R^2 أعلى للأخبار الجيدة أو شركات الربح. والشكل الموالي يوضح الارتباط المفترض بين العائدات والأرباح تحت خيار التصفية: (15)



الشكل (2) الارتباط المفترض بين العائدات والأرباح تحت خيار التصفية.

Basu, "The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings ", Journal of Accounting & Economics, 1997, Vol . 24, Iss . 1, Dec

حيث أن:

R_{it} و X_{it} هما الأرباح وعوائد الأسهم، على التوالي، للشركة i في السنة t . يحتوي الربع الأول على ملاحظات ذات أرباح إيجابية وعوائد إيجابية. ويحتوي الربع الثاني على ملاحظات ذات أرباح سالبة وعوائد إيجابية. يحتوي الربع الثالث على ملاحظات ذات أرباح سالبة وعوائد سلبية. يحتوي الربع الرابع على ملاحظات ذات أرباح إيجابية وعوائد سلبية.

2.5. تأخر الكشف عن الأخبار السيئة من قبل المديرين الانتهازيين.

ناقش (McNichols و 1988) أن المديرين الانتهازيين لديهم حوافز لتسريب الأخبار الجيدة القادمة قبل الكشف عن الأرباح، إلا أن الاعلان عن الأرباح في السوق تكشف مرة أخرى نسبة "الأخبار السيئة للأرباح". هذا الخلاف يطابق فكرة اعتبار أن التحفظ المحاسبي كآلية تسمح للمديرين بالحيلة والحذر لاستغلال موضعهم الواعي تجاه اصحاب المصلحة، وبالتالي فإن ابلاغ الأرباح بواسطة التدقيق والتحفظ في غالب الأحيان تنقل الأخبار الأولى عن الأخبار السيئة. وعندها تكشف أن العوائد تميل بشكل سلبي نحو إعلانات الأرباح بالنسبة لبقية السنة. على الرغم من أن هذه النظرية تشير إلى أن الشركات التي لديها "أخبار سيئة للأرباح" لها ردود فعل متوسط القوة في السوق عند اعلان الأرباح، إلا أنها لا تقدم تنبؤات حول ردود أفعال كل وحدة (ERCs).

3.5. دوافع الإدارة للكشف عن الأخبار السيئة في وقت مبكر.

يبين "سنيكر" أن المديرين يصدرن أخباراً سيئة في وقت مبكر قبل الإعلان عن الأرباح لتقليل تعرضهم للمقاضاة. هذا يتماشى مع حجة بازو بالنسبة إلى المحاسبة في الولايات المتحدة التي أصبحت أكثر تحفظاً كرد فعل على التعارضات المتزايدة لالتزامات المدقق. ويجد "سنيكر" أن الكشف عن المعلومات بشكل أكثر طواعية يساعد على منع الاخبار المفاجئة للأرباح السلبية. يمكن لهذا الكشف المبكر للأخبار السيئة أن تؤدي إلى انخفاض معدل ERC الاستجابة العاجلة للتغيرات في الأرباح السلبية عند الإعلان عنها، لأن الأخبار السيئة تم استباقها. حيث يمكن للمديرين أيضاً الكشف عن الأخبار السيئة مبكراً لهدف ردع الدخول أو المنافسة في أسواق منتجات شركاتهم، أو

للإشارة إلى "جودتها، وهذه الدوافع يمكن أن تعزز تلك الآراء الناشئة عن امكانية المسائلة والتعرض للمسؤولية القانونية. (16)

4.5. تأثير التغييرات البيئية على مستوى التحفظ في الممارسات المحاسبية.

الآثار الهامة والكبيرة لانتقال الشركات التجارية من المعايير المحلية إلى تطبيق المعايير الدولية مرة واحدة لمعايير وخاصة في ما يتعلق مثلاً بمعالجة الالتزامات مثل معاشات التقاعد والرعاية الصحية التي بإمكانها أن تترك نتائج الافصح في ضوء الزامية تطبيق التحفظ من عدمه. ومع ذلك، تبين أن الشركات التي تتبنى معايير المحاسبة الدولية الجديدة تراعي الإشارة إلى الآثار المرتفعة لمداخل السنوات السابقة في جدول حسابات النتائج (بعد تعديل البنود الاستثنائية)، وأثار انخفاض الدخل مباشرة في الأرباح المحتجزة، وبالتالي حجب صافي الأرباح. حيث يشير هذا الدليل إلى أن تبني المعايير المحاسبية الدولية الجديدة الإلزامية لا تأخذ في الاعتبار حساسية الأرباح للأخبار السيئة أكثر من الأخبار الجيدة.

6. الخاتمة.

في خاتمة البحث وكما استنتجته بازو بنفسه، فإن الفرضيات تم التحقق منها وتم تأكيدها، ومن خلالها كان التحقق ميدانياً من آثار مبدأ التحفظ من خلال معالجة البيانات المالية والافصح عنها، إذ نجد أن تلك الآثار يميزها الاعتراف في الوقت المناسب بأرباح الأخبار السيئة فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية من الأخبار الجيدة. كما أن في الأسواق المالية الفعالة، تعكس عوائد الأسهم تماثل وتسارع جميع "الأخبار" المتاحة والمفصح عنها للجمهور. وعليه تم استخدام عوائد الاسهم لقياس "الأخبار".

إن زيادة توقيت الأرباح للأخبار السيئة تعني أن الأرباح أكثر حساسية للمردودات في الوقت نفسه للعوائد السلبية غير المتوقعة من العوائد الإيجابية غير المتوقعة، التي تم قياسها بمعامل انحدار R2 من "معكوس" تراجع الأرباح على العوائد. وتبين أن الحساسية المتزامنة للأرباح للعائدات السلبية هي ضعفين إلى ستة أضعاف الحساسية المتزامنة للأرباح مقابل العوائد الإيجابية.

وكانت النتائج الميدانية قوية جداً عبر عدة اختبارات، والخلاصة الأساسية المتوصل إليها، هي أن الأرباح تأتي في الوقت المناسب عند الإبلاغ عن "الأخبار السيئة" المتاحة والمفصح عنها للجمهور حول التدفقات النقدية المستقبلية من "الأخبار الجيدة". علاوة على ذلك، أفترض بازو أن التحفظ يبرز ويظهر أثره بوضوح من خلال التراكمات أو المستحقات، التي تؤدي إلى اختلافات في خصائص التدفق النقدي والأرباح. كما بينه آخرون من قبل وأكدوا أن زيادة توقيت الأرباح المتعلقة بالتدفق النقدي يرجع بشكل أساسي إلى الاعتراف في الوقت المناسب والملائم "للأخبار السيئة" من خلال المستحقات أو التراكمات. التي لا تؤدي إلى تحسين توقيت الإبلاغ عن "الأخبار الجيدة" في الأرباح المتعلقة بالتدفق النقدي.

بما أن ظاهرة التحفظ تتطلب تأجيل الأرباح إلى حين تحقيقها، أكد بازو كغيره ممن سبقوه في هذا المجال من البحث أن التغييرات السلبية في الأرباح تعكس أكثر من التغييرات الإيجابية في الأرباح. ووجد أن التغييرات الإيجابية في الأرباح تميل إلى الاستمرار في حين أن التغييرات السلبية في الأرباح يكون ميلها منعكس بشكل واضح، بما يتوافق وآراء بعض الباحثين الذين درسوا الظاهرة من قبل.

ويتضمن هذا الاختلاف الاستمرار في ارتفاع التغيرات الإيجابية للأرباح ERC من التغيرات السلبية في الأرباح بواسطة الانحدار المألوف للعوائد الشاذة على التغيرات في الأرباح. تدعم الاختبارات هذه الفرضية، وتتوافق مع النتائج المماثلة التي أكدها عنها أيضاً هان.

وهو ما أكدته الدراسة التطبيقية من البحث حيث كشفت الاختبارات أن حساسية الأرباح للعوائد السلبية المتزامنة قد ازدادت مقارنةً بحساسية الأرباح بالنسبة للعوائد الإيجابية المتزامنة على مدى العقود الثلاثة الماضية، مما يشير إلى أن المحافظة قد ازدادت بمرور الوقت. وإن الزيادة في المحافظة يتوافق وزيادة التعرض للمسؤولية القانونية للمدققين.

الاستنتاجات والتوصيات.

1. اعتمد نموذج "بازو" في أغلب البحوث التي تناولت التحفظ المحاسبي بكيفية أو أخرى وتم تطويره أحياناً ليناسب طبيعة وخصوصية تلك الأبحاث.
2. الإقرار بأن التحفظ المحاسبي (سياسة الحيطة والحذر) حاز على اهتمام كبير من الجهات المعنية بالمحاسبة والباحثين والدارسين منذ زمن بعيد وما يزال.
3. من المؤكد أن مبدأ التحفظ المحاسبي القديم المتجدد مازال يحظى باهتمام الجميع ويفرض قوته على الممارسات المحاسبية، إذ نجد على سبيل المثال قد جاء في المعيار المحاسبي الدولي الأول الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، فقرة مستقلة تلزم الشركات باتباع سياسات متحفظة في الإفصاح عن عناصر القوائم المالية.
4. التأكد من أن معايير المحاسبة المحلية تسمح بوضع لمنظمات الأعمال بتطبيق التحفظ المحاسبي وتضع حدوداً ملزمة لممارسته، وكذلك ضرورة أن تتضمن معايير المراجعة ما يفيد إفصاح مراقب الحسابات أو ما يعرف بالمحاسب القانوني للشركات في تقريره عن مدى تحفظ القوائم المالية للمنشأة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- حمدان، علام "العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية: دليل من الأردن" المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 1، 2012.
- حمدان، علام، "التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2010.
- الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي " إطار مقترح لتنفيذ دور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير المالية IFRS: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع1، مصر، 2012.
- عوض، آمال محمد محمد " دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع 2، مصر، 2010.
- ممدوح صادق محمد " تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم - دراسة نظرية وميدانية "، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مج 25، ع2، مصر، 2011.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Ahmed, A ., and, Duellman, S., 2007, " Accounting Conservatism and Bord of director characteristics – An empirical analysis", Journal of Accounting & Economics, (Vol. 43).
- Allam, H., Mohammed . A. And, Mahmud, A ., 2011, " Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statemet" International Business Research, (Vol. 4, No 3.)
- Basu, "The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings ", Journal of Accounting & Economics, 1997, Vol . 24, Iss . 1, Dec, pp .3-37.
- Beaver, W and Ryan, S " Conditional and Unconditional Conservatism: Concept and Modeling ", Review of Accounting Studies, vol.10, pp.269-309,2005.
- Easton, P., and J . Pae, 2007 " Accounting Conservatism and the Relationship Between returns and accounting data", Review of Accounting Studies, (9).
- FASB (1984), (SFAC 5, para. 81) expresses similar views to those above, saying, "In assessing the prospect that as yet uncompleted transactions will be concluded successfully, a degree of skepticism is often warranted. Moreover, as a reaction to uncertainty, more stringent requirements historically have been imposed for recognizing revenues and gains than for recognizing expenses and losses, and those conservative reactions influence the guidance for applying the recognition criteria to components of earnings".
- Frank, M. Song, 2011 " Accounting Conservatism and Bankruptcy Risk University of Hong ", School of Economics and Finance February8,2011 .
- Givoly and Palmon, 1982: Easton and 1991 (Ball and Brown, 1968; Beaver et al., 1980; Kothari and Sloan, 1992; and others).
- Watts and Zimmerman, 1986; Ball, 1989; Basu, 1995; for expanded versions of the following arguments.
- Watts,R., " Coservatism in Accounting part 11: " Evidence and research opprtunities ", Accounting Horizons, (17,4); 287-301,2003 .